الحياتية ضمن السياسة العامة لاتحاد جنوب افريقيا. ويدخل ضمن هذا النمط ما جاء به مشروع مناحيم بيغن، رئيس وزراء اسرائيل، العام ١٩٧٧، والخاص بمنح سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الحكم الذاتي، وهو المشروع الذي تضمنته اتفاقيتا كامب ديفيد، كحل لمشكلة الضفة والقطاع.

٣ ـ الحكم الذاتي، كمطلب للاقليات: احياناً تحوي اقاليم بعض الدول مجموعات من السكان تختلف، اختلافاً دينياً او عرقياً او لغوياً، عن معظم السكان الآخرين للدولة؛ واحياناً ما يكون هناك تمييز واضح تجاه هذه المجموعات، كأن لا تُحترم تقاليدها وعاداتها وثقافتها، وهنا ترتفع مطالب هذه المجموعات، التي تشكل كل منها اقلية مميزة، بأوضاع سياسية خاصة ضمن السيادة العامة للدولة، تستطيع، بموجبها، ان تنمّي ثقافتها وعاداتها وتقاليدها، وكثيراً ما تظهر امتدادات دولية لمطالبة الاقليات بذلك، فتمنح، احياناً، الحكم الذاتي. ومن انواع هذا النمط من الحكم الذاتي، ما طالب به اكراد العراق، وتضمنته اتفاقية الجزائر العام ١٩٧٥، ومطالبة جنوب السودان بالحكم الذاتي.

في مجال التحدث عن نوع الحكم الذي طبق في القطاع تحت الادارة المصرية، يجب، بداية، استبعاد كل من النمطين، الثاني والثالث، من انماط الحكم الذاتي المشار اليها آنفاً. اما النمط الاول، فيجب الاقتداء به بحذر شديد، ذلك ان الوجود المصري في القطاع لم يكن نتيجة لتصفية اوضاع استعمارية «مصرية» في فلسطين، بل ان دخول القوات المصرية للجزء الجنوبي من فلسطين ارتبط بحماية هذا الاخير لا بانهاء استقلاله[٦١]. كما ان مصر لم تعلن حمايتها للقطاع[٦٢]؛ ووصف وجودها فيه، بناء على فتاوى مجلس الدولة المصرية، بأنه لاغراض اشرافية؛ كما وصف امتداد سلطانها على القطاع، بناء على تلك الفتاوى، بأنه نابع من هذه الصفة الاشرافية، ومظهر من مظاهر حق الدولة صاحبة الاشراف، في تأمين وسائلها وقواتها اللازمة لتحقيق الغاية التي تقرر من اجلها اشرافها، ومرتبطة بخضوع القطاع لرقابة القوات المسلحة المصرية التي دخلت اليه بناء على قرار اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية.

ومن ناحية أخرى، فان كلاً من نظامي الوصاية والانتداب لا ينطبق على الوضع في قطاع غزة؛ فاضافة الى رفض الحكومة المصرية العام ١٩٥٧ اطلاق لفظ الوصاية على الوجود المصري في القطاع، فانه لم توجد اتفاقية بين هيئة دولية (ممثلة للمجتمع الدولي ونائبة عن اهالي الاقليم، حسب ما يقتضيه العمل بنظامي الوصاية والانتداب)، وبين مصر، لكي تقوم هذه الاخيرة بممارسة سلطاتها في القطاع لتنمية مؤسسات واوضاع الحكم الذاتي على طريق استقلال الاقليم، كما تنص عليه مثل هذه الاتفاقيات. ولو كان الامر مرهوناً باستقلال قطاع غزة، كوحدة سياسية مستقلة، ربما صدقت هذه الحالة على الوجود المصري في القطاع؛ ولكن الامر، هنا، يتعلق بكامل فلسطين (حسب ما جاء في قرار الدول العربية بدخول حرب فلسطين)، او على الاقل بذلك الجزء المخصص لقيام دولة عربية عليه، حسب قرار التقسيم الصادر من قبل الامم المتحدة العام ١٩٤٧.

اضافة الى كل هذا، يجب التذكير بحقيقتين، قد تفيدان بتوضيح الوضع القانوني للقطاع في هذا المجال.

الحقيقة الاولى: ان معظم ابناء القطاع، وعلى الرغم من انهم لم يقبلوا بالسيادة المصرية على القطاع كوضع نهائي، ولهذا لم يطلبوا الوحدة مع مصر، الا انهم رغبوا في الوجود المصري في القطاع، ولم يطالبوا بجلاء القوات المصرية منه، وتقرير مصيرهم باقامة دولة او وحدة سياسية خاصة بهم في القطاع.

صحيح ان مجلساً وطنياً فلسطينياً، التأم في مدينة غزة، في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، بناء على قرار الهيئة العربية العليا، بالتشاور مع رئيس حكومة عموم فلسطين التي اعلن عن